

الانقلاب العسكري على الحكومات في إفريقيا بين القانون والممارسة الدوليين

The Military Coup against Governments in Africa Between International Law and Practice

عزيزة بن جميل *

جامعة باجي مختار- عنابة

aziza.bendjemil@univ-annaba.dz

تاريخ إرسال المقال: 2026/01/29 تاريخ قبول المقال: 2026/03/17 تاريخ نشر المقال: 2026/03/31

الملخص:

يقيم القانون الدولي وزنا لمسألة الشرعية التي تتمتع بها الحكومات، كونها أضحت التزاما عالميا وشرطا أساسيا لولوج الجماعة الدولية المتمدنة، بالإضافة إلى أهمية هذا الموضوع في تعزيز الأمن والاستقرار العالميين. من أجل ذلك يحظر القانون والممارسة الدوليين الانقلاب على الحكومات المنتخبة ديمقراطيا. ولعل تحرك الجماعة الدولية على خلفية الانقلابات العسكرية الأخيرة في إفريقيا، خير تأكيد على ذلك.

في ذات السياق، يعد الحق في الديمقراطية من حقوق الإنسان الأساسية، التي ينبغي كفالتها وضمانها والتدخل من أجل حمايتها. بل تؤكد العديد من الوثائق الدولية والإقليمية على أهمية الديمقراطية والتنمية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كونها أمور مترابطة يعزز بعضها البعض.

الكلمات المفتاحية: ديمقراطية، قانون دولي، ممارسة دولية، انقلاب عسكري.

Abstract:

International law places significant importance on the legitimacy enjoyed by governments, considering it a global obligation and a fundamental requirement for entry into the international community of nations. Additionally, this issue holds great significance in bolstering global security and stability. Therefore, international law and practice unequivocally prohibit

* المؤلف المرسل

الانقلاب العسكري على الحكومات في إفريقيا بين القانون والممارسة الدوليين

military coups against internationally recognized democratically elected governments, and recent international actions in response to the recent military coups in Africa, serve as a strong testament to this prohibition .

Furthermore, the right to democracy is a fundamental human right that should be ensured and actively safeguarded. Moreover, numerous international and regional documents underscore the interconnectedness of democracy, development, the rule of law, and the respect for human rights and fundamental freedoms, as these aspects mutually reinforce one another.

Keywords: Democracy; International Law; International Practice; Military Coup.

المقدمة:

يرجع ظهور مصطلح "الديمقراطية" إلى وثيقة هلسنكي لعام 1975 التي أبرمت بين المعسكرين الغربي والشرقي، تحديدا في قسمها الثالث الخاص بوجوب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومنذ ذلك التاريخ والدول الغربية بزعامة القطب الأمريكي تعمل على مطالبة القطب السوفياتي بالسماح لدول معسكره الشرقي - خاصة الأوروبية منها -، بتطبيق أنظمة ديمقراطية تتلاءم مع تطلعات شعوبها، بدلا من الأنظمة الشيوعية الديكتاتورية¹.

على صعيد الممارسة الدولية، لم يظهر مصطلح الديمقراطية في العلاقات الدولية منفردا، بل كان على الدوام مرتبطا بحقوق الإنسان وحرياته. فالملاحظ على قرارات مجلس الأمن في هذا الإطار، أنها لم تقرض تدابير قسرية بشقيها الاقتصادي والعسكري بناء على انتهاك الديمقراطية، إلا بالتزامن مع الأسباب الإنسانية. ففي جميع الحالات التي حدثت فيها الإطاحة بالحكومات المنتخبة ديمقراطيا، لم يكتفِ مجلس الأمن الفعل في حد ذاته بأنه تهديد للسلم، إلا بالارتباط مع النتائج التي يؤدي إليها².

تعتبر الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم، مرجعا أساسيا للجميع لحماية حقوق الإنسان؛ فهي توفر بيئة حمايتها وإعمالها إعمالا فعليا، إذ تقوم الديمقراطية على إرادة الشعب المعبر عنها بحرية لتقرير نظمته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومشاركته التامة في جميع جوانب حياته، وتهدف الديمقراطية إلى: الحفاظ على كرامة الفرد وحقوقه الأساسية وتعزيزها وتحقيق العدالة الاجتماعية وتماسك المجتمع،

¹ علي جميل حرب، نظام الجزاء الدولي - العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد -، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص 519.

² voir:

-COT Jean-Pierre et PELLET Alain, La charte des nations unies -Commentaire article par article -, 3e édition, Economica, Paris, 2005, p 1159.

- KOKOROKO Dodzi, Souveraineté étatique et principe de légitimité démocratique, Revue Québécoise de droit international, Volume 16, n° : 1, 2003, p 52.

الانقلاب العسكري على الحكومات في إفريقيا بين القانون والممارسة الدوليين

وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوطيد الأمن الوطني والسلام الدولي. حيث تتضمن العناصر الأساسية للديمقراطية ما يلي:

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية الرأي والتعبير وحرية تكوين الجمعيات؛
- عقد انتخابات دورية حرة وعادلة بالاقتراع العام وبالتصويت السري كوسيلة للتعبير عن إرادة الشعب؛
- وجود نظام تعددية الأحزاب والفصل بين السلطات واستقلال القضاء؛
- الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة؛
- حرية وسائل الإعلام واستقلالها وتعددتها¹.

بناء على ما تقدم، نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

* ما مدى كافية القواعد القانونية الدولية لحظر الانقلاب على الحكومات المنتخبة ديمقراطياً؟ وهل الممارسة الدولية تؤكد هذه الكفاية أم أنها تسد النقص الموجود؟

إجابة على هذه الإشكالية، واعتماداً على المنهجين الوصفي والتحليلي، سنتطرق في مبحثين إلى:

المبحث الأول: خرق الانقلاب العسكري على الحكومات في إفريقيا للقواعد القانونية الدولية.

المبحث الثاني: الانقلاب العسكري على الحكومات في إفريقيا من منظور الممارسة الدولية.

المبحث الأول: خرق الانقلاب العسكري على الحكومات في إفريقيا للقواعد

القانونية الدولية.

جاء في الفقرة الخامسة من قرار الجمعية العامة رقم 2131 الصادر في 1965/12/21، المتضمن إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها، أن من حق الشعوب في أن تختار شكل الحكومة أو النظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي الذي يرغبون فيه بعيداً عن أي تدخل خارجي².

سيتم التطرق من خلال ما سيأتي إلى مطلبين رئيسيين، هما:

¹ الديمقراطية، متاح على رابط الأمم المتحدة: <https://www.un.org/ar/global-issues/democracy>

² أنظر رابط الأمم المتحدة: http://legal.un.org/avl/pdf/ha/ga_2131-xx/ga_2131-xx_a.pdf

المطلب الأول: خرق الانقلاب العسكري على الحكومات في إفريقيا للحق في الديمقراطية.

أشارت العديد من الوثائق والصكوك الدولية والإقليمية إلى الحق في الديمقراطية، لعل أبرزها إعلان برنامج عمل فيينا الذي تم إقراره في القمة العالمية لسنة 1993، الذي أكد على أهمية الديمقراطية والتنمية ودعم حقوق الإنسان وحياته الأساسية، باعتبارها مسائل مهمة ومتربطة يعزز بعضها البعض. من ثم فإن أي حكومة لا تقوم على موافقة المحكومين ورضاهم، ستكون حكومة غير ديمقراطية. كما أن هذه الحكومة يجب أن تمثل بطريقة أو بأخرى كل أفراد المجتمع ومكوناته. وهذا يستوجب بطبيعة الحال، الرضا المسبق الذي يُعبّر عنه من خلال انتخابات حرة ونزيهة تجري بصفة دورية. وعليه فإن الحكومات التي تصل إلى السلطة بغير هذا الطريق، تكون حكومات غير شرعية وغير ديمقراطية وفقا للقانون الدولي¹.

أولاً: أهم المواثيق الدولية المكرسة للحق في الديمقراطية.

يأتي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 في مقدمة المواثيق الدولية التي كرست الحق في الديمقراطية وذلك من خلال المادة 21 منه. كما أن العهدين الدوليين قد تضمننا نصوصاً تشير إلى أهمية الديمقراطية وإجراء الانتخابات باعتبارها الوسيلة المناسبة للوصول إلى تمثيل الشعب، من خلال نص المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما أشارت المادة الأولى من كل من العهدين الدوليين إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، الذي يخولها الحق في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يناسبها².

هذا وتجدر الإشارة إلى أن لجنة حقوق الإنسان السابقة -مجلس حقوق الإنسان حالياً- قد اعتمدت عدة قرارات تاريخية خاصة بالحق في الديمقراطية. ففي عام 2000، أوصت اللجنة بمجموعة كبيرة من التدابير التشريعية والمؤسسية والعملية لتوطيد الديمقراطية (القرار 47/2000). وفي عام 2002، حددت اللجنة العناصر الأساسية للديمقراطية في قرارها رقم: 46/2002³.

ثانياً: الحق في الديمقراطية في المواثيق الإقليمية.

على الصعيد الإفريقي، نصت المادة 13 فقرة 1 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لسنة 1981، على حق المواطنين في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلدانهم سواء مباشرة أو عن طريق

¹ KOKOROKO Dodzi, op. cit, p 56.

² مخلد إريخيس الطراونة، التدخل الإنساني العسكري لإحلال الديمقراطية وأبعاده القانونية والسياسية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، السنة 33، العدد الرابع، 2009، ص 413.

³ الديمقراطية، رابط الأمم المتحدة السابق.

الانقلاب العسكري على الحكومات في إفريقيا بين القانون والممارسة الدوليين

ممثلين يتم اختيارهم بحرية. كما نصت المادة 7 فقرة (ز) من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، التي نصت على إمكانية فرض عقوبات عندما يحدث تغيير غير دستوري للحكومة في أية دولة عضو كما هو منصوص عليه في إعلان لومي. كذلك الأمر بالنسبة للمادة الثانية الفقرة الأولى من الميثاق العربي لحقوق الإنسان لسنة 2004، التي كفلت لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير والسيطرة على ثرواتها ومواردها الطبيعية، وحرية تقرير نمط كيانها السياسي والمساهمة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية¹.

المطلب الثاني: خرق الانقلاب العسكري على الحكومات في إفريقيا لمبدأ حق الشعوب

في تقرير مصيرها.

ترتبط الديمقراطية وفقاً للمفهوم القانوني، بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، الذي يقصد به حق كافة الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي، والتخلص من السيطرة الأجنبية أياً كان نوعها. كما من حقها أن تختار شكل الحكومة أو النظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي الذي يرغبون فيه بعيداً عن أي تدخل خارجي².

يمكن أن يكون حق تقرير المصير خارجياً، وهو في هذه الحالة يعني إنهاء كافة أنواع الاستغلال وسيطرة شعب على آخر، وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1960 إعلاناً خاصاً بمنح الشعوب والبلدان المستعمرة استقلالها الوثيقة رقم: A/RES/1514 (XV) كما يمكن أن يكون حق تقرير المصير داخلياً، ويعني حق كل شعب أن يقرر بحرية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يلائمه، فهو من ناحية منظم للعلاقات الدولية، ومن ناحية أخرى محدّد لنوع الحكم الداخلي الذي تكون فيه السيادة للشعب³.

تجدر الإشارة أخيراً، إلى الجانب الاقتصادي لحق تقرير المصير، ألا وهو حق الشعوب في إطار سعيها إلى بلوغ أهدافها الخاصة، في أن تتصرف بثرواتها ومواردها الطبيعية بحرية، دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون

¹ مخد إرخيص الطراونة، المقال السابق، ص 415.

² خليل حسين، القرم وحق تقرير المصير في القانون الدولي، مقال منشور بتاريخ: 2014/4/3 على الرابط:

<http://drkhalilhussein.blogspot.com/2014/04/blog-post.html>

³ ROCH François, Réflexions sur l'évolution de la positivité du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes en dehors des situations de décolonisation, Revue Québécoise de droit international, Volume 15, n° : 1, 2002, p 56.

الانقلاب العسكري على الحكومات في إفريقيا بين القانون والممارسة الدوليين

الدولي، فلا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة. ويرتب هذا الحق واجبات مقابلة على جميع الدول وعلى المجتمع الدولي. وينبغي للدول أن تشير إلى ما قد يوجد من عوامل أو صعوبات تحول دون التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية، وإلى أي مدى يؤثر ذلك في التمتع بالحقوق الأخرى المنصوص عليها في العهدين الدوليين¹.

المبحث الثاني: الانقلاب العسكري على الحكومات في إفريقيا من منظور الممارسة الدولية.

إن تدخل منظمة الأمم المتحدة لدعم الديمقراطية ليس حديث العهد، بل يرجع إلى وقت بعيد، أين تدخلت المنظمة في العديد من المرات لدعم العمليات الانتخابية في عدد من الدول، حيث تمثل هذا الدعم في بداية الأمر لمساعدة الشعوب التي تطمح للحصول على الاستقلال، كما كانت المنظمة تساعد الشعوب في الأقاليم بدون سلطة، على تنظيم أمورهم لتطبيق القانون وحكم وإدارة نفسها بنفسها؛

دخلت الأمم المتحدة منذ عام 1989 مرحلة ثانية، تمثلت في مراقبة العمليات الانتخابية في الدول المستقلة التي تريد تحقيق رقي ديمقراطي، كمراقبة الانتخابات في نيكاراغوا، الموزمبيق، السلفادور، ناميبيا، الجزائر ونيكاراغوا... أما بعد نهاية سنة 1989، فإن مراقبة الانتخابات من طرف الأمم المتحدة، أصبحت أمرا ضروريا لإخماد الحروب الأهلية المندلعة في عدد من الدول. تحقيقا لهذا الغرض، أنشأت الأمم المتحدة مكتبا للمساعدة الانتخابية، في عام 1992، حيث ساعد هذا المكتب الكثير من الدول، من خلال تقديم مساعدات مالية وتقنية لها².

من خلال ما سيأتي، سنتطرق في مطلبين إلى:

المطلب الأول: إمكانية التدخل الإنساني عند الإطاحة بالحكومات المنتخبة ديمقراطيا.

¹ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 12: المادة 1 (حق تقرير المصير)، ص ص 186 و 187، الوثيقة رقم:

(HRI/GEN/1/REV.9 (VOL.I))

² HABIBI Homayoun, La notion de menace contre la paix en droit international, Thèse de doctorat en droit international, Université de Paris1 (Panthéon-Sorbonne), Faculté des sciences économiques, sciences humaines, sciences juridique et politiques, Janvier 2000, p 279.

الانقلاب العسكري على الحكومات في إفريقيا بين القانون والممارسة الدوليين

هل من الممكن اعتبار الديمقراطية حقا من حقوق الإنسان الأساسية التي تبرر التدخل الإنساني؟ بصياغة أخرى: هل التدخل العسكري الإنساني من أجل دعم الديمقراطية أو إعادتها أمر مشروع وفقا للقانون الدولي المعاصر؟

أول ما ظهرت فكرة التدخل لإحلال الديمقراطية، كانت على يد عدد من المختصين والفقهاء الأمريكيين، الذين أشاروا إلى أن المادة 2 فقرة 4 من ميثاق الأمم المتحدة، لا تتضمن تدعيما مطلقا وقاطعا بعدم استخدام القوة، وأنها يجب أن تفسر تفسيراً غائيا في ضوء مقاصد الأمم المتحدة، وفي ضوء أحكام الفصل السابع من الميثاق، فإذا صادف أن أخفقت الأمم المتحدة في تطبيق نظام الأمن الجماعي، يصار إلى تفسير المادة 2 فقرة 4 بأسلوب يسمح باستخدام القوة حماية للنظام العام العالمي، وبإجازة تدخلات تقوم بها الولايات المتحدة لدعم الديمقراطية¹.

هذا، وقد وضع مجلس الأمن لأول مرة في تاريخ عمليات حفظ السلام من خلال القرار 814 (1993) المتعلق بالصومال، مسألة إعادة الاعتبار للديمقراطية داخل الدول ضمن مهام هذه العمليات وضمن مجالات اهتمام المجلس، الأمر الذي أكدّه لاحقا في قراراته. حيث برز هذا الاهتمام بالفعل من خلال قرارات مجلس الأمن اللاحقة، وخاصة في هاييتي عام 1993 وبوروندي عام 1995، حيث تمّ التدخل في هاذين البلدين باسم منظمة الأمم المتحدة، ولم تمنح التفويض لأية جهة بالتدخل².

كما شهد التدخل لإحلال الديمقراطية تطورا في حالتي سيراليون 1998 وكوت ديفوار 2003، حين منح مجلس الأمن تفويضا للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، للتدخل في هاذين البلدين بعد الإطاحة بالحكومتين المنتخبتين ديمقراطيا فيهما، على الرغم من أن كلا التفويضين كانا لاحقين على التدخل وليس سابقين له. ذلك أن المنظمات الإقليمية، تكيفت هي بدورها الحالات المهددة للسلم والأمن الدوليين، ويمكنها حتى أن تتخذ تدابير قمعية اتجاه دولة ما، وفي الغالب ما يكون تكييفها مطابق لتكييف مجلس الأمن باعتباره الجهاز المسؤول عن ذلك بالدرجة الأولى³.

¹ محمد خليل موسى، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، دار وائل، عمان، 2004، ص ص 56 و 57.

² أنظر:

- صلاح الدين بودريالة، استخدام القوة المسلحة في إطار أحكام ميثاق الأمم المتحدة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر، 2010، ص 178.

- عبد العزيز رمضان علي الخطابي، تغيير الحكومات بالقوة -دراسة في القانون الدستوري والقانون الدولي العام-، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 166 وما بعدها.

³ PEYROLLOPIS Ana, Force, ONU et organisations régionales -Répartition des responsabilités en matière coercitive-, Bruylant, Bruxelles, 2012, pp 90 et 91.

المطلب الثاني: موقف الجماعة الدولية من الانقلابات العسكرية الأخيرة في إفريقيا.

شهادة القارة الإفريقية خلال السنوات الأخيرة، عشرة انقلابات عسكرية بين عامي 2019 و2023، وذلك في كل من: بوركينا فاسو، تشاد، الغابون، غينيا، مالي (مرتين)، النيجر، السودان (مرتين) ومدغشقر. وقد وصفها الأمين العام للأمم المتحدة بأنها: "وباء"، وبأنها: "بيئة يشعر فيها بعض القادة العسكريين بأنهم فوق الحساب، فيمكنهم أن يفعلوا ما يشاؤون دون حسيب أو رقيب."

ترجع كثرة الانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية إلى عدة أسباب، منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي كغياب التنمية وانتشار الفقر والآفات، ومنها ما يتعلق بالجانب الاجتماعي المتمثل في عدم التجانس بين الإثنيات، كما كانت الانقلابات الأخيرة بسبب السياسات الغربية وبالخصوص فرنسا والقائمة على استغلال ثروات هذه الدول في مقابل إفقارها¹.

سنستعرض من خلال ما سيأتي، موقف الجماعة الدولية من أحدث الانقلابات العسكرية التي شهدتها كل من النيجر، الغابون ومدغشقر:

أولاً: موقف الجماعة الدولية من الانقلاب العسكري في النيجر.

شهدت النيجر يوم 26 جويلية سنة 2023، إنقلاباً عسكرياً هو الخامس منذ استقلالها، حيث أعلن الجنرال عبد الرحمن تيانى -رئيس الحرس الرئاسي في النيجر- نفسه زعيماً للبلاد، وذلك بعد احتجاز الرئيس المنتخب محمد بازوم، كما قام زعيم الانقلاب مع أعضاء آخرين في القوات المسلحة النيجرية، بتشكيل ما أطلق عليه اسم "المجلس الوطني لحماية الوطن".

تمخضت عن هذا الانقلاب، العديد من ردود الأفعال والمواقف الدولية، لعدد من الدول والمنظمات الدولية، لعل أبرزها:

1- موقف بعض الدول من الانقلاب العسكري في النيجر:

- أدانت الجزائر بشدة الانقلاب في النيجر مؤكدة رفضها القاطع للتغييرات غير الدستورية للحكومات، ودعت إلى وضع حد فوري لهذا الاعتداء غير المقبول على النظام الدستوري في هذا البلد. وفي نفس الوقت رفضت الجزائر أي تدخل عسكري في النيجر، متخذة بذلك موقفاً متوازناً من هذه الأزمة².

¹ رضا كشان، ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا : الأسباب والتداعيات، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 8، العدد 1، ماي 2024، ص ص 117-120.

² أنظر:

الانقلاب العسكري على الحكومات في إفريقيا بين القانون والممارسة الدوليين

- سارعت فرنسا والولايات المتحدة إلى التدبير بالانقلاب في النيجر، والتأكيد على ضرورة احترام الشرعية الدستورية وعلى أن يظل محمد بازوم رئيسا للنيجر بصفته منتخبا من قبل النيجيريين أنفسهم. هذا، وقد قام المجلس العسكري في النيجر بإلغاء عدد من اتفاقيات التعاون العسكري مع فرنسا، كما أعلن المجلس إنهاء مهمات سفراء البلاد لدى فرنسا والولايات المتحدة ونيجيريا وتوغو¹.

- قطعت نيجيريا إمدادات الكهرباء عن النيجر مما جعلها تواجه أزمة طاقة كبيرة، حيث تعتمد النيجر بشدة على جارتها نيجيريا للحصول على الكهرباء حيث توفر لها 70٪ من احتياجاتها، فيما علّقت بعض الدول الأخرى مساعدات كانت مقررّة من قبل لدعم البلاد².

- على النقيض؛ رحّب زعيم مرتزقة فاغنر الروسية بالانقلاب العسكري، فيما أيّد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف بشكل غامض استعادة ما أسماه "النظام الدستوري" في النيجر. كما أعلنت بوركينافاسو وغينيا ومالي دعمه للمجلس العسكري في النيجر وأعربت عن رفضها تطبيق أي عقوبات مفروضة. وحذرت بوركينافاسو ومالي في بيان مشترك من أن أي تدخل عسكري في النيجر هو إعلان حرب ضدهما أيضا³.

2- موقف أبرز المنظمات الدولية من الانقلاب العسكري في النيجر:

- الجزائر تدين بشدة محاولة الانقلاب الجارية في النيجر، الإذاعة الجزائرية. مقال منشور بتاريخ: 26 / 7 / 2023 على الرابط: <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/29801>

- صافيناز محمد أحمد، الجزائر وأزمة النيجر... الوساطة الدبلوماسية بين الفرص والتحديات، مقال منشور بتاريخ: 2023/9/1، على موقع مركز الأهرامات للدراسات السياسية، الرابط: <https://acpss.ahram.org.eg/News/20989.aspx> ¹ أنظر:

- كيف يؤثر انقلاب النيجر على النفوذ الفرنسي في الساحل الأفريقي؟، مقال منشور بتاريخ: 2023/8/9، على موقع إنترريجونا للتحليلات الاستراتيجية، الرابط: <https://www.interregional.com/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87>

- بلال المصري، إمكانية تدخل مُسلح لمواجهة الانقلاب العسكري الأخير بالنيجر، مقال منشور بتاريخ: 2023/8/3 على موقع المركز الديمقراطي العربي، الرابط: <https://democraticac.de/?p=91432>

² بلال المصري، الانقلاب العسكري الأخير في النيجر وأهم تداعياته، مقال منشور بتاريخ: 2023/7/31 على موقع المركز الديمقراطي العربي، الرابط: <https://democraticac.de/?p=91386>

³ بلال المصري، الانقلاب العسكري الأخير في النيجر وأهم تداعياته، المقال السابق.

الانقلاب العسكري على الحكومات في إفريقيا بين القانون والممارسة الدوليين

- أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن رفضه للانقلاب العسكري في النيجر، بقوله أن الديمقراطية وحياة الأكثر ضعفا من الشعب النيجري في دائرة الخطر، ودعا جنرالات الانقلاب إلى استعادة النظام الدستوري على الفور، وإطلاق سراح المحتجزين واستعادة الديمقراطية على وجه السرعة¹.

- أدان أعضاء مجلس الأمن بشدة الجهود المبذولة لتغيير الحكومة الشرعية لجمهورية النيجر بشكل غير دستوري. وذلك من خلال البيان الصحفي الصادر عن المجلس في 28 جويلية الماضي. ودعا أعضاء المجلس إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن رئيس الجمهورية المنتخب ديمقراطيا محمد بازوم، وشددوا على ضرورة حمايته وأسرته وأعضاء حكومته. كما أعربوا عن قلقهم إزاء التأثير السلبي للتغييرات غير الدستورية للحكومات في المنطقة، وزيادة الأنشطة الإرهابية والوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي. وأكدوا دعمهم لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، المبذولة من أجل استعادة النظام الدستوري في النيجر².

- أغلقت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) حدودها مع النيجر، وأنشأت منطقة حظر طيران للرحلات التجارية داخل وخارج البلاد، وجمدت أصول البلاد في البنوك المركزية والبنوك التجارية التابعة للمجموعة، كما هددت باستخدام القوة إذا لم يلتزم الانقلابيون بإعادة الرئيس المنتخب محمد بازوم للسلطة³.

- أمهل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الانقلابيين في النيجر 15 يوما لإعادة السلطة الدستورية. إلا أنه رغم انتهاء المهلة، أخفق المجلس في تبني قرار بتعليق عضوية النيجر في الاتحاد أو دعم التدخل العسكري، وذلك بسبب خلافات كبيرة بين الدول الأعضاء، بين مؤيد ومعارض. وقد تم تأجيل النقاش إلى اجتماع آخر لم يحدد له موعد⁴.

¹ الانقلاب في النيجر: الديمقراطية وحياة الأكثر ضعفاً في دائرة الخطر، على حدّ تعبير المفوض السامي لحقوق الإنسان، مقال منشور بتاريخ: 2023/8/18 على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الرابط:

<https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2023/08/niger-coup-democracy-and-lives-most-vulnerable-stake-says-human-rights-chief>

² Press Statement on Situation in Niger, Security Council (2023, 7 28) :

<https://press.un.org/en/2023/sc15372.doc.htm>

³ بلال المصري، إمكانية تدخل مُسلح لمواجهة الانقلاب العسكري الأخير بالنيجر، المقال السابق.

⁴ أبو بكر محمود. ما دلالات إخفاق الاتحاد الأفريقي في تعليق عضوية النيجر؟، مقال منشور بتاريخ: 2023/8/15 على الرابط:

<https://www.independentarabia.com/node/484971/%D8%B3%D9%8>

الانقلاب العسكري على الحكومات في إفريقيا بين القانون والممارسة الدوليين

- سحب الاتحاد الأوروبي بأثر فوري التمويل والدعم العسكري الذين كانا مقررين للنيجر، حيث خصص الاتحاد الأوروبي 554 مليون دولار من ميزانيته للفترة من 2021 إلى 2024 لدعم التعليم والحوكمة والنمو الاقتصادي في النيجر، وميزانية قدرها 76 مليون دولار خلال العام الماضي لدعم الجيش النيجري¹.

ثانيا: موقف الجماعة الدولية من الانقلاب العسكري في الغابون.

على إثر إنقلاب عسكري في 30 أوت 2023، أعلن كبار ضباط في الجيش ونخبة الحرس الجمهوري، عزل رئيس الغابون "علي بونغو أونديمبا"، ووضعه قيد الإقامة الجبرية، بعد إعلان فوزه في الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها التي أجريت قبل أربعة أيام، كما أعلنوا حل الحكومة، ومجلس الشيوخ، والجمعية الوطنية، والمحكمة الدستورية، وهيئة الانتخابات. وأرجع المجلس العسكري سبب الانقلاب العسكري إلى الانتخابات التي لم تكن حرة ونزيهة، وأن "بونغو" احتفظ بالسلطة لفترة أطول مما ينبغي، حيث أنه يحكم البلاد منذ 2009، خلفا لوالده الذي حكم البلاد منذ 1967؛

أعلن المجلس العسكري الملقب بـ: "لجنة المرحلة الانتقالية واستعادة المؤسسات" الجنرال "بريس أوليغي نغيما"، قائد الحرس الجمهوري كرئيس للمجلس العسكري، ورئيسا مؤقتا للبلاد. وقد خرجت في شوارع العاصمة ليبرفيل مظاهرات مؤيدة للانقلاب².

على إثر هذه الأحداث، سارعت عدد من كبرى دول العالم إلى إدانة الانقلاب العسكري في الغابون، كما علّق الاتحاد الإفريقي عضوية هذا البلد في المنظمة. إلا أنه في الفاتح ماي 2025، أعلن الاتحاد الإفريقي رفع تعليق عضوية الغابون.

أوضح البيان الصادر عقب اجتماع مغلق لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، أنه تقرر "رفع العقوبات المفروضة على الغابون على الفور"، واصفا المرحلة الانتقالية التي أعقبت الإطاحة بالرئيس بونغو، بأنها "ناجحة بشكل عام"، وعليه ستستأنف الغابون على الفور مشاركتها في أنشطة الاتحاد الإفريقي، وذلك بعدما أجرت انتخابات رئاسية، ووضعت قبل ذلك دستورا جديدا³.

¹ بلال المصري، الانقلاب العسكري الأخير في النيجر وأهم تداعياته، المقال السابق.

² جوزيف سيجل وهاني واهيلا، الجابون: المجلس العسكري يسلك مسارا سهلا لتعزيز سلطته، مقال منشور بتاريخ: 7 فيفري 2025، على موقع مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية، الرابط: <https://africacenter.org/ar/spotlight/elections-2025/gabon/>

³ الاتحاد الإفريقي يرفع تعليق عضوية الغابون ويعتبر المرحلة الانتقالية "ناجحة"، قراءات إفريقية (1 ماي 2025)، متاح على الرابط: <https://qiraatafrican.com/28814/الغ-عضوية-تعلق-يرفع-تعلق-الاتحاد-الإفريقي/>

الانقلاب العسكري على الحكومات في إفريقيا بين القانون والممارسة الدوليين

يأتي قرار الاتحاد الإفريقي، قبيل استعداد نغيمًا لأداء اليمين رئيسًا للغابون في 3 ماي 2025، بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 12 من أبريل 2025، حيث حصل على نسبة 94.85% وفق النتائج النهائية الصادرة عن المجلس الدستوري. كما تم إجراء استفتاء على دستور جديد في نوفمبر 2024، حظي بتأييد أكثر من 91% من الأصوات، ونص على تحديد الولايات الرئاسية في واحدة من 7 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة¹.

ثالثًا: موقف الجماعة الدولية من الانقلاب العسكري في مدغشقر.

أعلن الحاكم العسكري الجديد لمدغشقر "مايكل رانديانيرينا"، أنه سيؤدي اليمين الدستورية قريبًا رئيسًا للبلاد، بعد انقلاب أطاح بالرئيس "أنديريه راجولينا" في 14 أكتوبر الجاري، صرح رانديانيرينا على إثره، بأن الجيش استولى على السلطة وحل جميع المؤسسات باستثناء مجلس النواب، أو الجمعية الوطنية. وبأن لجنة بقيادة الجيش ستتولى الحكم لمدة تصل إلى عامين إلى جانب حكومة انتقالية قبل تنظيم انتخابات جديدة.

على إثر هذه الأحداث، صرح المتحدث باسم الاتحاد الإفريقي بأن الاتحاد علّق عضوية مدغشقر فورًا عقب الانقلاب، دون الكشف عن مزيد من التفاصيل. كما قال رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، محمود علي يوسف: "سيادة القانون يجب أن تسود على حكم القوة. نهجنا قائم على القانون والحوار". كما أكد على ضرورة تضافر الجهود الدبلوماسية لتعزيز حوار حقيقي وبناء بين أصحاب المصلحة في مدغشقر، بما في ذلك السلطات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وممثلي الشباب وغيرهم من الجهات الفاعلة، بهدف تسهيل العودة السلمية إلى النظام الديمقراطي الدستوري².

وعليه، أرسلت مفوضية الاتحاد الإفريقي وفدًا رفيع المستوى إلى مدغشقر، لتيسير العودة السلمية للنظام الديمقراطي الدستوري، وبالتنسيق مع جماعة تنمية الجنوب الإفريقي (سادك)، سترسل مفوضية الاتحاد الإفريقي أيضًا، أعضاء من لجنة الحكماء ومبعوثًا خاصًا إلى أنتاناناريفو (عاصمة مدغشقر) في الأيام المقبلة؛

تأتي هذه الإجراءات، عقب القرارات التي اتخذها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في اجتماعاته المنعقدة يومي 14 و15 أكتوبر 2025، بشأن الوضع في مدغشقر³.

¹ جوزيف سيجل وهاني واهيلا، المقال السابق.

² قائد الانقلاب في مدغشقر يؤدي اليمين الدستورية رئيسًا للبلاد، قراءات إفريقية (16 أكتوبر 2025)، متاح على الرابط: <https://qiraatafrican.com/32708/ال-يمين-يؤدي-مدغشقر-في-الانقلاب-قائد>

³ المقال نفسه.

الخاتمة:

في 8 نوفمبر 2007، أعلنت الجمعية العامة يوم 15 سبتمبر يوماً دولياً للديمقراطية. ودعت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية وغير الحكومية الأخرى إلى الاحتفال به. يأتي ذلك دعماً لجهود تكريس الحق في الديمقراطية في العديد من المواثيق العالمية والإقليمية، بالإضافة إلى الممارسة الدولية الداعمة لهذا الحق. وقد أمكننا من خلال هذه الدراسة التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تعتبر الديمقراطية، كشكل من أشكال الحكم، مرجعاً أساسياً للجميع لحماية حقوق الإنسان الأخرى، وهي توفر بيئة لحماية كل الحقوق وإعمالها إعمالاً فعلياً. إذ أنها حقوق مترابطة يعزز بعضها البعض.
- كفالة المواثيق الدولية للحق في الديمقراطية، الذي ينبثق عنه حظر التغييرات غير الدستورية للحكومات المنتخبة ديمقراطياً، وقد صبت حالات الممارسة الدولية في هذا الإطار. إلا أنه لا يمكن الاعتراف بشكل صريح بوجود حق التدخل المسلح لإحلال الديمقراطية، كما ينادي بذلك فقهاء القانون الدولي الأمريكيين.
- ارتباط حق في الديمقراطية بالحق في تقرير المصير على المستوى الداخلي، أي حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي بكل حرية.
- تبذل منظمة الأمم المتحدة جهوداً كبيرة لتكريس ممارسة فعلية للحق في الديمقراطية، وذلك من خلال العديد من النشاطات الميدانية على رأسها: مراقبة العمليات الانتخابية وإنشاءها صندوق المساعدة الانتخابية.
- رغم ما تقدم، يتعرض الحق في الديمقراطية للكثير من الخروقات، فلا تزال ظاهرة الانقلاب على الحكومات منتشرة بشكل كبير خاصة على مستوى القارة الإفريقية، فالقصور ليس في عدم تكريس الحق في الديمقراطية، فقد سبق وأن خالصنا إلى كفالة كل المواثيق الدولية بما فيها الإفريقية له، أو في عدم تدخل المنظمات الدولية لتأكيد قدسية هذا الحق من خلال فرضها لعقوبات على الدول التي لا تحترمه، وإنما يرجع الأمر إلى عوامل أخرى، يأتي في مقدمتها التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول التي تشهد الانقلابات العسكرية على أنظمة الحكم بالإضافة إلى الأبعاد العرقية لهذه الانقلابات دون نسيان الأسباب الاقتصادية وحتى مستوى الوعي الثقافي داخل هذه البلدان فالديمقراطية ممارسة وليست تصدير.

* قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: قائمة المصادر.

أ- الاتفاقيات الدولية:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية لسنة 1966.
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لسنة 1981.
- بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي لسنة 2002.
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان لسنة 2004.

ب- الوثائق الدولية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.
- إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بمنح الشعوب والبلدان المستعمرة استقلالها الوثيقة رقم: (XV) A/RES/1514 سنة 1960.
- إعلان برنامج عمل فيينا الذي تم إقراره في القمة العالمية لسنة 1993.
- قرار لجنة حقوق الإنسان رقم: 47/2000 الصادر سنة 2000.
- قرار لجنة حقوق الإنسان رقم: 46/2002 الصادر سنة 2002.
- التعليقات العامة والتوصيات العامة التي اعتمدها هيئات معاهدات حقوق الإنسان، الوثيقة رقم: (VOL.I) HRI/GEN/1/REV.9، المؤرخة في: 2008/5/27.

ثانياً: قائمة المراجع.

أ- بالعربية:

أ- الكتب:

الانقلاب العسكري على الحكومات في إفريقيا بين القانون والممارسة الدوليين

- 1- عبد العزيز رمضان علي الخطابي، (2013)، تغيير الحكومات بالقوة -دراسة في القانون الدستوري والقانون الدولي العام-، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- 2- علي جميل حرب، (2010)، نظام الجزاء الدولي- العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد-، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- 3- محمد خليل موسى، (2004)، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، دار وائل، عمان.

II- المقالات:

- رضا كشان، ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات، (2024)، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثلجي- الأغواط، المجلد 8، العدد الأول.
- مخلد إريخيس الطراونة، (2009)، التدخل الإنساني العسكري لإحلال الديمقراطية وأبعاده القانونية والسياسية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، السنة 33، العدد الرابع.

III- أطروحات الدكتوراه:

- صلاح الدين بودريالة، (2010)، استخدام القوة المسلحة في إطار أحكام ميثاق الأمم المتحدة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر.

ثانيا: باللغة الفرنسية.

I- Ouvrages:

- 1- COT Jean-Pierre et PELLET Alain, (2005), La charte des nations unies - Commentaire article par article -, 3e édition, Economica, Paris.
- 2- PEYROLLOPIS Ana, (2012), Force, ONU et organisations régionales - Répartition des responsabilités en matière coercitive-, Bruylant, Bruxelles.

II- Articles :

- 1- KOKOROKO Dodzi, (2003), Souveraineté étatique et principe de légitimité démocratique, Revue Québécoise de droit international, Volume 16, n° : 1.
- 2- ROCH François, (2002), Réflexions sur l'évolution de la positivité du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes en dehors des situations de décolonisation, Revue Québécoise de droit international, Volume 15, n° : 1.

III- Thèses :

الانقلاب العسكري على الحكومات في إفريقيا بين القانون والممارسة الدوليين

- HABIBI Homayoun, (2000), La notion de menace contre la paix en droit international, Thèse de doctorat en droit international, Université de Paris1 (Panthéon-Sorbonne), Faculté des sciences économiques, sciences humaines, sciences juridique et politiques.

ثالثا: مواقع الأنترنت.

- الأمم المتحدة، الديمقراطية، متاح على الرابط: <https://www.un.org/ar/global-issues/democracy>
- خليل حسين، القرم وحق تقرير المصير في القانون الدولي، مقال منشور بتاريخ: 2014/4/3 على الرابط: <http://drkhalilhussein.blogspot.com/2014/04/blog-post.html>
- الإذاعة الجزائرية، الجزائر تدين بشدة محاولة الانقلاب الجارية في النيجر، مقال منشور بتاريخ: 2023/7/26 على الرابط: <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/29801>
- صافيناز محمد أحمد، الجزائر وأزمة النيجر... الوساطة الدبلوماسية بين الفرص والتحديات، مقال منشور بتاريخ: 2023/9/1، على موقع مركز الأهرامات للدراسات السياسية، الرابط: <https://acpss.ahram.org.eg/News/20989.aspx>
- إنترريجنال للتحليلات الاستراتيجية، كيف يؤثر انقلاب النيجر على النفوذ الفرنسي في الساحل الأفريقي؟، مقال منشور بتاريخ: 2023/8/9، على الرابط: <https://www.interregional.com/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87>
- بلال المصري، إمكانية تدخل مُسلح لمواجهة الانقلاب العسكري الأخير بالنيجر، مقال منشور بتاريخ: 2023/8/3 على موقع المركز الديمقراطي العربي، الرابط: <https://democraticac.de/?p=91432>
- بلال المصري، الانقلاب العسكري الأخير في النيجر وأهم تداعياته، مقال منشور بتاريخ: 2023/7/31 على موقع المركز الديمقراطي العربي، الرابط: <https://democraticac.de/?p=91386>
- أبو بكر محمود، ما دلالات إخفاق الاتحاد الأفريقي في تعليق عضوية النيجر؟، مقال منشور بتاريخ: 2023/8/15، على الرابط: <https://www.independentarabia.com/node/484971/%D8%B3%D9%8>
- المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الانقلاب في النيجر: الديمقراطية وحياة الأكثر ضعفاً في دائرة الخطر، على حدّ تعبير المفوض السامي لحقوق الإنسان، مقال منشور بتاريخ: 2023/8/18 على الرابط: <https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2023/08/niger-coup-democracy-and-lives-most-vulnerable-stake-says-human-rights-chief>



الانقلاب العسكري على الحكومات في إفريقيا بين القانون والممارسة الدوليين

- Security Council, Press Statement on Situation in Niger, (2023, 7 28): <https://press.un.org/en/2023/sc15372.doc.htm>
- جوزيف سيجل وهاني واهيلا، الجابون: المجلس العسكري يسلك مسارًا سهلاً لتعزيز سلطته، مقال منشور بتاريخ: 2025 /2 /7، على موقع: مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية، الرابط: <https://africacenter.org/ar/spotlight/elections-2025/gabon/>
- قائد الانقلاب في مدغشقر يؤدي اليمين الدستورية رئيسًا للبلاد، مقال منشور بتاريخ: 2025 /10 /16، مجلة قراءات إفريقية، الرابط: <https://qiraatafrican.com/32708>
- الاتحاد الإفريقي يرفع تعليق عضوية الغابون ويعتبر المرحلة الانتقالية "ناجحة"، مقال منشور بتاريخ: 2025 /5، مجلة قراءات إفريقية، الرابط: <https://qiraatafrican.com/28814>